

EXHIBIT

A



قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني
رقم (24) لسنة 2021 ميلادية
بتقرير حكم بقراره رقم 1496 لسنة 2019 م

المجلس الرئاسي:

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري، وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015 ميلادي.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 م، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (4) لسنة 2016 م، بشأن تشكيل حكومة وفاق وطني.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (12) لسنة 2016 م، بشأن تفويض بمهام
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (1496) لسنة 2019 م، بإعادة تنظيم مكتب استرداد أموال الدولة الليبية وإدارة الأصول المستردة.
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر:

مادة (1)

تكون تبعية مكتب استرداد أموال الدولة الليبية وإدارة الأصول المستردة إلى المجلس الرئاسي.

مادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى كل حكم يخالف أحکامه، وعلى الجهات المختصة تفيذه.

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني



صدر في 23، ربى 1442 هجري
الثلاثاء، 7، 3، 2021 ميلادي
رئاسة مجلس التأمينات،